

— ٤ —

التأويل عند النحاة

ذكر المشتغلون بالنحو أن « التأويل » كمبحث نظري لم يرد في كتب النحاة ، وإن كانت نتائجه المادية ، قد ملأت صفحاتها كأسلوب يعالج به ما خرج عن القاعدة من مسائل فرعية قال أبو حيان في دخول ربما على الفعل المضارع : « ولما كانت (رب) عند الأكثرية لا تدخل على مستقبل تأولوا » يود « في معنى « ود » وذكر ابن هشام في تقدم معمول اسم الفعل عليه « لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه خلافا للكسائي وأما « كتاب الله عليكم » وقوله « أيها المانح دلوى دونكما فمؤولان »^(٢) ويقول الأشموني عند حذف الفاعل : « كونه عمدة لا يجوز حذفه ، لأن الفاعل وفعله كجزأى كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائي حذفه نحو قوله :

فإن كان لا يرضيك حتى تردنى إلى قطرى لا إخالك راضياً
وأوله الجمهور على التقدير فيه « فإن كان هو »^(٣). وقال السيوطى بصدد حديثه عن عطف الإنشاء على الخبر « منعه البيانيون وابن مالك ، وجوزوه الصفار وجماعة ، واستدعوا بقوله تعالى : « وبشر الذين آمنوا وبشر المؤمنين » والمانعون أولوا ذلك »^(٤) وجعل أبو البركات بن الأنبارى التأويل وجها رابعا من أوجه الاعتراض على المتن قال :

(١) البحر المحيط ٤٧٦/٣ .

(٢) ابن هشام — شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب — المكتبة التجارية الكبرى بمصر —

٦٢ .

(٣) الأشموني — شرح الأشموني على ألفية ابن مالك — دار الفكر للطباعة والنشر ١٩٧٤ —

١٣٩٤ — الطبعة الثالثة ١٠٢/٢ — ١٠٤ .

(٤) السيوطى — مع الموامع — تحقيق عبد السلام هارون دار البحوث العلمية ، بيروت ١١/١ .